



التنسيقية الإقليمية للنقابات الفلاحية تطالب بالتنزيل الأمثل للتعليمات الملكية وتحذر من إفراغ الخطة الوطنية للتخفيف من آثار الجفاف على المزارعين والاقتصاد من أهدافها النبيلة وصرف الاعتمادات المرصودة في غير محلها.

عقدت التنسيقية الإقليمية للنقابات الفلاحية بالفاقيه بن صالح المكونة من النقابة الفلاحية للتضامن والتنمية المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ونقابة الاتحاد المغربي للفلاح لقاء تشاوريا تباحثت من خلاله المشاكل التي يعيشها القطاع بسبب موجة الجفاف الأخطر من نوعه في العقود الأخيرة وما ترتب عنه من عجز مائي غير مسبوق وآثار وخيمة على الثروة المائية والإنتاج النباتي والحيواني وعلى الفلاح. وإذ تستحضر التنسيقية خطورة الوضع الحالي وما له من انعكاس على الأمن المائي والأمن الغذائي للمغاربة وعلى الفلاح الصغير بالخصوص فإنها تثمن عاليا الاهتمام البالغ لصاحب الجلالة بهذه الفئة لأجل انبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى في العالم القروي، وتشيد بالمبادرة الملكية المتعلقة بالخطة الوطنية للتخفيف من آثار الجفاف على المزارعين والاقتصاد.

وحرصا منها على التنزيل الأمثل للتعليمات الملكية بخصوص الخطة الوطنية للتخفيف من آثار الجفاف على المزارعين والاقتصاد، فإن التنسيقية الإقليمية للنقابات الفلاحية ترفض رفضا تاما أن يستأثر قناصو الفرص بغالبية الميزانية المرصودة للدعم والمساعدات والمقرب 10 مليار درهم ويوزع الفتات على المتضررين الحقيقيين من فلاحين صغار ومتوسطين والذين اندحروا إلى مصاف الفلاحين الصغار بسبب آفة الجفاف والتمهيش والإقصاء من مخطط المغرب الأخضر الذي كان أخضرا بالفعل على باطرون القطاع الفلاحي وعلى المصدرين بينما كان غير ذلك على من يحتاجون الدعم حقيقة.

وإذ تحذر التنسيقية الإقليمية للنقابات الفلاحية بالفاقيه بن صالح من إفراغ الخطة الوطنية من أهدافها النبيلة، فإنها ترفض:

✓ التلاعب بالأموال العامة الموجهة لتغطية رؤوس الأموال المؤمنة وفكرة ملفات وهمية كما راج في السابق.

✓ صرف الاعتمادات المرصودة إلى من لا يستحق من كبار الفلاحين.

✓ تحويل الاعتمادات إلى صفقات تفوت للمقاولات بدل الدعم المباشر للفلاح المتضرر الأول.

وفي هذا الإطار وإسهاما من التنسيقية الإقليمية للنقابات الفلاحية في التنزيل الأمثل للخطة فإنها تقترح:

✚ دعم الفلاح الصغير عن كل قنطار ينتجه من المنتوجات الزراعية وعلى رأسها الحبوب والقطاني والخضروات والفواكه الموجهة للاستهلاك المحلي لا التصدير.

✚ دعم الفلاح الصغير عن كل كيلوغرام موجه للاستهلاك المحلي من السكر المستخرج من الشمنندر السكري.

✚ دعم الفلاح الصغير عن كل لتر ينتجه من الحليب الموجه للاستهلاك المحلي.

✚ دعم الفلاح الصغير عن كل كغ ينتجه من اللحوم الحمراء والبيضاء الموجهة للاستهلاك المحلي.

✚ توفير الشعير والأعلاف المركبة للفلاح الصغير بالكميات المطلوبة في أقرب الأجال.

✚ دعم عوامل الإنتاج من أسمدة ومبيدات وبذور إلخ... بسبب كلفة الإنتاج المرتفعة جدا على الفلاح الصغير هذا الموسم.

✚ دعم استبدال غاز البوظان بالطاقة الشمسية المستعملة للضخ وسقي الضيعات الفلاحية.

✚ تيسير عملية تحصيل الديون بالدوائر السقوية من تأخير لأجال الدفع، وتقسيم للديون وإعفاء من الذعائر وفوائد التأخير...

✚ إعادة جدولة الديون بالنسبة للفلاحين الصغار المدينين للمؤسسات البنكية مع إعفائهم من فوائد هذا الموسم.

✚ فتح أوراش أشغال لفائدة اليد العاملة القروية لا المقاولات تهم صيانة البنيات الهيدرولوجية وتجهيز المنشآت المائية الصغيرة وما شابه ذلك تشرف عليها الوزارة ومديرياتها الجهوية لا المقاولات.

✚ مراجعة الأئمة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها: الشمنندر والحليب و الحبوب إلخ...

✚ وبخصوص انبثاق الطبقة المتوسطة المنشودة التي دعا إليها صاحب الجلالة حفظه الله، فإن التنسيقية تدعو إلى:

✚ إحداث ودعم وحدات صناعية تحويلية وخدمية نموذجية لفائدة التعاونيات الفلاحية وكذلك لصالح الشباب حامل الشهادات.

✚ إحداث ودعم مشاريع صغيرة لتربية المواشي لفائدة الفلاحين الصغار وأبنائهم مع المواكبة بالتكوين والتأطير والمتابعة.

عن التنسيقية الإقليمية للنقابات الفلاحية.

